وزارة الشباب والرياضة: بين قبضة وزراء التوازنات ونهضة تحتاج إلى وزير مختصّ

28-03-2011 شادي أبو جودة

العقل السليم في الجسم السليم. ليس بالقول الجديد بقدر ما هو حقيقة ترافق الانسان وتذكّره بعمق اهميّة الرياضة وفوائدها على صعيد الصحة البدنية والعقلية. في المجتمعات التي تعمل للمحافظة على مستوى راقٍ من الحياة الصحيّة والاجتماعية والمهنيّة لأفرادها، يبرز موضوع مزاولة الرياضة كعامل أساسي مشترك بينهم. في لبنان، البلد الصغير جغرافياً، والكبير بإنجازات أبنائه المقيمين والمغتربين، وخاصة على الصعيد الرياضي، لم يأخذ موضوع الاهتمام بالشباب وبالرياضة حيّزاً ملحوظاً من اهتمام الدولة بعد. هل ستحمل الأيام القليلة المقبلة بشرى سارة للّبنانيين عموماً والشباب الرياضيين منهم على وجه الخصوص، عندما يخلع الأسم المطروح بقوة لتولي هذه الوزارة ثيابه الرياضية ويرتدي بزّة بيضاء توثّقها صورة تذكارية للحكومة الجديدة؟

أنشئت وزارة الشباب والرياضة عام ٢٠٠٠ بعدما كانت مديرية تابعة لوزارة التربية اذ كانت تعرف بـ"المديرية العامة للشباب والرياضة". لم يكن استحداث الوزارة الجديدة مدروساً بل كان عبئاً إضافية على كتف التوازنات الطائفية والحصصية والسياسية المتّصلة بموضوع تأليف الحكومات. الا ان الشباب أملوا خيراً ظناً منهم ان الدولة أقرّت بأهميّة وزارة تعنى بشؤونهم وبالرياضة .منذ ذلك الحين لم يدخل الوزارة أي وزير مختص بالشأن الشبابي والرياضي. ومنذ ذلك الحين أيضاً اقتصر العمل في الوزارة على بعض "الروتينيات" التي لم تشهد نمطاً جديداً ولم تستقبل أيّ أفكار جديدة. كما أن غياب التخطيط كان العامل المشترك والدائم الذي حدّ من تطور الوزارة ومن تنظيم هيكليّتها وتحديد الأهداف لعملها. موازنات الحكومات المتعاقبة لم تنصف صندوق وزارة الشباب والرياضة، فقد صرفت لها مبالغ لم تكن بـ "الشيء الذي يذكر". أضف الى ذلك الوضع الحالي لملاك الوزارة الذي يعاني شغورا تصل نسبته الى ٨٠%، اذ تقوم الوزارة حالياً على ٣٤ موظفا بينما العدد الاجمالي للوظائف هو ١٧٦ .كلّها أسباب تجعل من البديهي أن يعاني قطاع الشباب والرياضة في لبنان معوقات كثيرة تقف بوجه تقدّمه وتطوره ليتلاءم مع طموحات شباب لبنان ويساعدهم في تحقيق الجزء اليسير من أحلامهم، ولو من خلال وزارة وُجدت لتملأ "فراغاً" لا علاقة له بالرياضة.

خيامي: لا انجازات للوزارة

لا يتردد المدير العام لوزارة الشباب والرياضة السيد زيد خيامي عندما يقول: "التقصير سببه الدولة اللبنانية". هو يلوم الحكومات المتعاقبة بسبب استهتارها وعدم دعمها لهذه الوزارة عبر توفير الأموال اللازمة لها .فـ"موازنة الوزارة لا تتجاوز المليارين، مما يجعل حصة كل اتحاد حوالي ٥٠ مليون ليرة سنوياً اذا ما اعتبرنا اننا سنوزع الاموال بالتساوي على ٤٠ اتحادا" على حدّ قوله. ماذا عن الاتحادات الرياضية وآليات دعمها؟ يصرّح بثقة وحزم انه "مع دعم الاتحادات شرط ان تنقي أنفسها، أي ان تحدد بوضوح الاندية العاملة من الاندية غير العاملة، وان تقيم بطولات جديّة لا بطولات وهمية، وأن تعلن اللوائح الفنية للاعبيها."

ويرى خيامي ان بعض الاندية أقوى من الاتحاد. وهذا أمر لا يجوز. ولا يتحفّظ عن البوح بأنه لا يثق باتحادات كثيرة. ثم يشدد على أهميّة دعم القطاع الخاص للأندية المحترفة مستشهداً بالمرحوم أنطوان شويري وبالسيد هشام الجارودي اللذين لم يبخلا يوماً على لعبة أحبا دعمها. يجزم خيامي بلهجة الواثق بما يقول: "حكومات الدول لا تدعم النوادي، فهذه الأخيرة تملكها شركات تجارية وتضمّ الآلاف من المساهمين. الدولة مسؤولة فقط عن بناء المنشئات الرياضية". عند سؤاله عن الواقع الاداري للوزارة وعن المراكز الشاغرة فيها وعن عدم ملاحقة الموضوع مع مجلس الخدمة المدنية يجيب:"مجلس الخدمة لا يستطيع تلبيتنا". لا يفاجئ اعتراف المدير العام بعدم تحقيق أي إنجاز يذكر في الوزارة، فهو يعلم عن كثب ان علّة وجود الوزارة أهمّ من انجازاتها كما يدرك أن الرأي العام لم يسمع من وزير الشباب والرياضة الا كلاماً في السياسة. غير أن خيامي يعلن عن مشروع يرى فيه حلا طويل الامد للواقع الاداري في الوزارة ألا وهو استحداث كلية لتخريج طلاب يحملون الإجازات الادارية.

نصّار: الرياضة في لبنان تعتمد على الأندية

يرى إيلي نصار، مدير قسم الرياضية في جريدة "البلد" وفي اذاعة "صوت لبنان"، أن وزارة الشباب والرياضية قائمة على عدد قليل جداً من الأشخاص الذين يعملون دون هيكليّة وتنظيم. ويعقّب قائلاً "لا هيكلية للوزارة، لا سياسة رياضية للدولة في لبنان، لا قوانين ترعى الرياضة والرياضيين، كيف للرياضة أن تنهض اذاً؟ الكلّ يعلم أن لبنان يحوي الكثير من الطاقات التي لا تهتم بها الدولة بل يرعاها القطاع الخاص والأندية"، ثم يختم بسرعة: "لدينا في لبنان نوادٍ محترفة تطبّق الاحتراف في ظلّ قانون للهواة."

جهاد سلامة وزير لم يُوزّر بعد

تستقبلك أناقة الملفّات المصفوفة بتأنٍ ويرحّب بك ترتيبها اللافت على الطاولة التي تجاور مكتب جهاد سلامة، أمين سرّ نادي الـ "مون لا سال " والمحاضر الأولمبي المخضرم في الشأن الرياضي. عند بدء الحديث معه يشدّد سلامة على أن على الحكومة أن تعنى بالشباب وبالرياضة. "يجب ألا ننسى الشباب أبداً فهم عصب الوطن ومستقبله."

تتميّز نظرة سلامة الى الأمور بأنها لا تجد بالفساد عباءة حتميّة يجب الإختباء وراءها ولا بالتقصير والخضوع للأمر الواقع مذهباً يعتنقه كل من يدخل القطاع العام. هو يؤمن بأن التحدّي الأكبر يكمن في وضع هدف وطني ومجتمعي لوزارة الشباب والرياضة، هدف يُدعّم الروح الوطنية والرياضية والشبابية ويرسّخ بدوره الاقتناع بضرورة وجودها. هو ثائر رياضي يشهر بوجهك ولعه بالرياضة ويطلق عليك نار أفكاره وتطلّعاته الواعدة. يعدد اسباب الركود في الوزارة بسرعة تشي باطلاعه الدقيق عليها، ليضيء بلهفة على رؤيته الخاصة للنهوض بالرياضة والرياضيين. هي نقاط ست يعددها

بثقة مُعدية:
-صقل الرياضيين الاداريين في الاندية والاتحادات
-اعداد مراكز تدريب للاتحادات واقامة المنشآت
-دعم الرياضيين الموهوبين ومساعدتهم على الإبداع والتقدم
-انشاء خطة وطنية لصناعة الميدالية بالتعاون مع وزارة التربية ومع اللجنة الاولمبية
-مراقبة عمل الاندية والاتحادات والسهر على احترام القوانين
-اقتراح مشاريع قوانين على مجلس الوزراء لتوفير مداخيل جديدة للوزارة.
لا يقف سلامة عند نقاطه الست اذ لا يتردد في الافصاح عن مشروع قانون sport etude الذي أعدّه مع النائب سيمون أبي رميا والذي سيقدَّم الى مجلس النواب. يقضي المشروع بافتتاح صف للرياضيين الموهوبين في كل مدرسة بعد دراسة طبيعة منشآتها واهليّتها. وبالتالي تستبدل عند التلامذة المتفوّقين بالرياضة ساعات مخصصة لمواد ليست بأساسية لتُملأ بساعات يزاولون فيها الرياضة. المهم أن المواد الأساسية لن تمس وبالتالي ستكون المدارس في صدد اعداد شباب وشابات مسلّحين بالعلم والمعرفة ومجتهدين على الصعيدين الفكري والرياضي.
لا يرضى سلامة بانهاء الحديث دون التطرق الى موضوع الشباب. فاذا كان غياب التخطيط وغيره من العوامل السلبية التي تتربّص بالوزارة يؤديان حتماً الى واقع رياضي لا يعرف التطور والإصلاح، فقطاع الشباب يعاني أيضاً المرض عينه .يعلن سلامة أنه مع استحداث "بيوت الشباب" التي تشكل مساحات تلاق ونقاش. هو يثق بأهمية النشاطات الشبابية الجامعة التي تعزز الروح الوطنية وتعمم ثقافة التلاقي والتعاون بدل سياسات التفرقة والتصادم. ويعتبر أن نشاطات مماثلة تقع مسؤولية تنظيمها على الدولة. تدخل حماسة سلامة على الخط وتشرح أهمية تنظيم مخيمات تجمع الشباب المقيم مع الشباب المغترب فيتبادلون الأفكار والآراء ويتلاحمون حول روح وطنية. ثم يضيف مسرعاً ومساعداً فكرته في الإعلان عن نفسها:
"مخيمات مماثلة قد تصبح في المستقبل مرجعاً للمواطنة الحيّة التي سيعيشها شباب لبنان في ظل روح وطنية جامعة، كما هي فرصة مهمة تخوّلنا اكتشاف الكفاءات البشرية على كل المستويات التي يبدع فيها اللبنانيون من فكرية وفنيّة ومهنيّة ورياضية وغيرها."...
جهاد سلامة اسم تتداوله الأوساط السياسية الناشطة على خط تأليف الحكومة العتيدة كما تتداوله صفحات التصويت على مواقع الانترنت كوزير ملمّ ونشيط وعلى اطلاع واسع على الشأن الشبابي والرياضي.
المجتمعات السليمة هي مجتمعات يملأ أفرادها أوقات فراغهم بالرياضة، المجتمعات الأسلم هي تلك التي يخصص أفرادها أوقاتاً للرياضة، أما المجتمعات المريضة التي تعاني شتى انواع الانحطاط فهي تلك التي لا مكان للرياضة في روزنامة أبنائها. الرياضة تهذب الجسم فتبعده عن المخدرات والتدخين والمقامرة وغيرها، وتُعِدّ بذلك مجتمعاً نشيطاً وسليماً. الشباب هم أكثر المعرضين لتجارب مماثلة. من هنا تبرز جليّة أهميّة وصول وزير مختصّ وملتصق بهموم الشباب التصاقه بحرصه على مستقبل الرياضة. قد يكتسب مجتمعنا اللبناني مناعة أساسية تزوّده إياها وزارة الشباب والرياضة من خلال المحافظة على سلامة بنيته. غير أن الوزارة مستقيلة من مهماتها حالياً وتلقي باللوم على اتحادات تأتمر بها.